الاتفاقيات الدولية لمياه نهري دجلة والفرات بين العراق ودول الحوض (1920 – 1990)

م . م . حيدر علي خلف العكيلي
المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار

الملخص

إنّ للعراق شراكة تاريخية مع سوريا وتركيا في أهم مصادر المياه في منطقة الشرق الاوسط ، إذ تنبع وتمر من هذه البلدان الثلاثة انهار كثيرة ، بينها نهران كبيران هما دجلة والفرات ومنذ بدء تشكيل الدول الحديثة في الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الاولى (1914 – 1918) وانهيار الدولة العثمانية ، اخذت تتكون ملامح المشكلة المائية باقتسام المياه المشتركة بين تلك الدول ، وبفعل السياسات والمتغيرات الدولية والاقليمية تبلورت هذه المشكلة واخذت منحى ضاغطاً في أواخر القرن العشرين بفعل عاملين ، اولهما تحكم تركيا بمنابع ومصادر تدفق مياه الانهار الجارية إلى سوريا والعراق ، والآخر دخول قضية المياه ضمن المشكلات السياسية القائمة بين الدول المعنية ، فكان التوجه التركي للاستثمار المكثف وغير الاعتيادي لمصادره المائية والذي يُعد حق مشترك وليس انفرادي في جنوب وشرق الاناضول منذ ثمانينيات القرن العشرين .

المقدمة

تعد المياه أساس الحياة، لذا فإنّ جميع الحضارات القديمة كانت تقوم على ضفاف الانهار وبالقرب من مصادر المياه، ومع تطور الحضارة الانسانية توسعت الحاجة للمياه، فلم تعد مقتصرة على الشرب والري، بل تطورت إلى مجالات عديدة كالملاحة والاستخدامات الصناعية وتوليد الطاقة، كما إنّ زيادة السكان دفع إلى ارتفاع الاستخدام البشري للمياه، فأضحت في بعض البلدان لا تسد جوانب تلك الاستخدامات، وانطلاقاً من ذلك أصبحت المياه في العصر الحديث مشكلة دولية بخصوص الانهر المشتركة بين بعض دول العالم ويمكن أن نتخذ من العراق مثالاً حياً للمشكلات الدولية حول المياه، باعتبار إنّ انهاره مصادرها من خارج حدوده، كما إنّ أحد أنهاره (نهر دجلة) يدخل اراضيه عبر دولة اخرى وهي سوريا؛ لذلك تولدت بعض المشكلات من خلال تحكم دول المنبع– تركيا– بمقادير ونسب المياه المطلقة لدول الحوض الوسطى والجنوب– سوريا والعراق–، متذرعة بحاجتها المتصاعدة للتنمية والبناء.

هدف البحث :

التعرف على ابرز الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمياه نهري دجلة والفرات والتي عقدت بين العراق ودول الحوض ، وتأكيدها على احقية العراق بمياه هذين النهرين .

مشكلة البحث :

تنطلق مشكلة البحث الاساسية في عدم مراعاة القوانين الدولية التي تتحكم بوضع الانهار الدولية للاغراض غير الملاحية ، والعمل بالسياسات المرتبطة باستراتيجية دول المنبع والمجرى والمصب (الدول المتشاطئة) للنهر الدولي .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها إنَّ المشكلات الدولية والاقليمية مهما بلغت حدتها وتشابكت خيوطها لا يمكن أن تحسم ألا في ظل التعاون الدولي وذلك من خلال اللجوء إلى قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية بوصفها افضل السبل في ايجاد الحلول بالطرق السلمية.

مدخل :

إنَّ مسألة مياه نهري دجلة والفرات لا يمكن عدُّها بالمسألة المستحدثة ، بل هي مسألة قديمة ظهرت بوادرها في اعقاب الحرب العالمية الاولى بعد انهيار الكيان السياسي للإمبراطورية العثمانية ، وما تمخض عنها من ظهور بعض الكيانات السياسية المستقلة التي كان من ابرزها ظهور دولٍ ثلاث هي تركيا وسوريا والعراق ، الأمر الذي ولّد على اثره العديد من الخلافات والصراعات الحدودية بما فيها منابع المياه بين البلدان ، فبعد أن كانت تلك الكيانات تابعة لحكومة مركزية موحدة هي الدولة العثمانية ، أصبحت مقسمة إلى دول لها كياناتها الخاصة وحدودها الخارجية التي رسمت من قبل القوى المنتصرة في تلك الحرب آنذاك .

ونتيجة لذلك سيطرت تركيا على الأقسام العليا من حوض نهري دجلة والفرات ، في حين امتلكت سوريا الاجزاء الوسطى ، بينما حظي العراق بالأجزاء السفلى لهما – وهي بطبيعتها الاقسام الكبرى من كلا النهرين[1] – ، وبذلك تحولت الصفة القانونية لتلك الانهار من الصفة الوطنية ذات السيادة الموحدة إلى جهة دولية مشتركة بين البلدان الثلاثة[2] .

ووفقاً لذلك الاستقراء ، اصبح كلا النهرين خاضعين لقواعد القانون الدولي ، التي تنطبق على الانهار التي تتمتع بصفة دولية ؛ ولذلك فإنّ اقتسام المياه في نهري دجلة والفرات قد ترسمت من خلال عدد من الاتفاقيات التي تضمنت بنودها تحديد بعض المرتكزات الاساسية التي منحت النهرين العديد من أوجه الاستقلال التي طبقت مرتكزاتها للتعاون الدولي بين الدول الثلاث المشتركة لتلك الانهار[3].

ووفقاً لذلك يُعد العراق من دول المصب لكلا النهرين ، لذا بات المتأثر الأول من أي استغلال لهما من قبل البلدان المتشاطئة (العليا والسفلى) ، فضلاً عن انه لا يملك بدائل كافية كالأمطار والمياه الجوفية كما هو الحال في تركيا ، فضلاً عن تسبب ارتفاع درجات الحرارة في زيادة التبخر وارتفاع الطلب على المياه[4].

ومن اجل تحقيق استخدام امثل لتلك الانهار ، وابعاد شبح الخصومات التي قد تترتب على اثر ذلك مستقبلاً [5]، عُقدت العديد من الاتفاقيات الدولية بين البلدان المنتدبة على العراق وسوريا (فرنسا وبريطانيا) في أعقاب الحرب العالمية الأولى مع تركيا ، إلا إنّ الاستخدام أوجد الحاجة إلى ايجاد الصورة القانونية لتحقيق الحصص المكتسبة من مياه نهري دجلة والفرات بين البلدان الثلاثة طوال العقود السابقة ولا سيما بعد سقوط الدولة العثمانية عام 1918[6].

وبموجب القانون الدولي ، يُعتبر نهرا دجلة والفرات ، أنهاراً دولية[7] ، وذلك لاشتراك أكثر من دولة فيهما[8] ، وقد نصت جميع الاتفاقيات الدولية على ضرورة قيام دول أعلى النهر بإشعار دول أسفل النهر قبل اتخاذ أيّة نيّة لديها في إقامة أيٍّ من المشاريع المائية على مقاطع النهر المشترك.

لقد بدأت المشكلة تتخذ أبعادً جديدة بين العراق وسوريا من جانب وتركيا من جانب اخر منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، بعد أنْ اخذت تركيا تتحكم بمنابع تدفق مياه الانهار الذاهبة إلى سوريا والعراق ، وارتباط قضية المياه بالمشكلات السياسية القائمة بين البلدان الثلاثة، لاسيما بعد أن باتت تركيا تتوجه نحو الاستثمار المكثف لمصادر المياه في جنوب وشرق الاناضول منذ بداية الثمانينات ، في المنطقة المتاخمة للحدود العراقية – السورية ، وكان الهدف الاساس من ذلك الاستثمار مشروع الغاب *CAP* الذي شمل بناء 22 سداً فضلاً عن المحطات الكهربائية ، وقد اضيف للمشروع توجه تركي جديد لاستثمار واسع لمياه نهر دجلة انطلاقاً من إقامة سد " اليسو " بالقرب من مثلث الحدود التركية – العراقية – السورية [9].

وعلى الرغم من تأكيد القانون الدولي على استغلال الانهار المشتركة بشكل عادل ، إلّا إنّ تركيا لاتزال تعد نهري دجلة والفرات غير معنيين بتلك القوانين الدولية . واستناداً إلى ذلك، أقامت العديد من المشاريع المائية دون التشاور مع جيرانها من دول الحوض(سوريا والعراق)، وبذلك تكون قد نسفت مبدأ الحقوق المشتركة المتساوية لدول الحوض لتلك الانهار ، ولم تخالف بنود القانون الدولي فحسب ، بل أضرت كثيراً بدول الحوض التي كان لديها العديد من المشاريع الاقتصادية نتيجة لانخفاض التدفق المائي عبر تلك الانهار ، كما أنها خالفت مبادئ مؤتمر هلسنكي *Helsinki* لعام 1966[10]، وهو ما اكده تصريح الرئيس التركي السابق " سليمان

ديميرل " ((إنَّ حق تركيا الكامل بمياه نهري دجلة والفرات إلى النقطتين اللتين يجتازان عندهما الحدود ، ولا حق للعراق وسوريا في هذه المياه))[11]. كما انها لم تراعِ الحقوق التاريخية المكتسبة لدول الحوض ، وأيضا لم تمتثل إلى مبدأ التعويضات التي أقرتها مبادئ مؤتمر هلسنكي.

المبحث الأول : المعاهدات والاتفاقيات العراقية– التركية :

أولاً : معاهدة لوزان " الاولى" 23 كانون الأول 1920 :

كان من النتائج التي تمخضت عن الحرب العالمية الاولى عقد العديد من الاتفاقيات الدولية بين الدول الكبرى المنتصرة لاقتسام غنائم الحرب ولاسيما المناطق التي سُلخت عن الدولة العثمانية ، فكانت من بينها معاهدة لوزان " الاولى "[12] عام 1920 ، نصت المادة الثالثة منها على : ((**في حالة ما اذا كان تنفيذ أي مشروع من جانب فرنسا لتنظيم الري في سوريا ، يترتب عليه نقص المياه في الفرات وفي دجلة بدرجة كبيرة عند دخول النهرين في العراق ، فإنه يجب تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة المشروع الفرنسي قبل تنفيذه**))[13] ، وعلى الرغم من أن هذه المادة قد شكلت سابقة قانونية للعراق من اجل المطالبة بحقه في حصة المياه المشتركة مع سوريا وتركيا منذ ذلك الوقت ، إلّا إنّها لم تكن واضحة المعالم في إيجاد تنظيم مناسب لاستثمار حوضي دجلة والفرات والهادفة إلى حماية حقوق الدول المشتركة.

كما اتسمت بنود تلك المعاهدة بعدم الشمول ، حالها كحال المعاهدات والاتفاقيات التي ابرمت بعدها ، فضلاً عن انها اتصفت بنوع من الابتعاد عن صميم الموضوع الذي عقدت لأجله، وربما ذلك ينبع من انتداب الدول الكبرى وعدم جديتها بمصالح الدول المنتدبة .

ثانياً : معاهدة لوزان " الثانية " 24 تموز 1923 :

وقعت تلك المعاهدة بين دول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الاولى وتركيا عام 1923 ، وقد تضمنت العديد من البنود ، اختصت المادة (109) منها بالمسائل التي تتعلق بتحديد طريقة استغلال المياه المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق ، وقد جاء فيها : ((... **اذا لم يوجد نص يخالف ذلك فإنه إذا نتج عن تعيين الحدود الجديدة إن نظام المياه – القنوات ، الفيضانات ، الري ، الصرف ، أو ما شابه ذلك – في أي دولة يتوقف على الإعمال المنفذة في اقليم دولة اخرى ، أو عندما ينتفع اقليم احدى الدول ، بمقتضى عرف قائم قبل الحرب بالمياه والطاقات التي يوجد منبعها في اقليم دولة اخرى ، فإنه يعقد اتفاق بين الدول صاحبة الشأن للمحافظة على المصالح والحقوق التي اكتسبتها كل منها**))[14]، وهو ما يعني ضرورة عقد اتفاقيات بين تركيا والعراق ضمن الحدود الجديدة التي ترتبت على المعاهدة تضمن الحقوق المكتسبة لكلا البلدين في المياه المشتركة، وضرورة تسوية النزاعات بينهما، وكذلك الزام سوريا

بعدم البدء بأي مشروع يؤثر في كمية مياه نهر الفرات التي ترد للعراق .

وبذلك يكون هناك اعتراف صريح وقانوني من قبل تركيا وسوريا باحترام الحقوق المائية المكتسبة بين البلدان المشتركة بالأنهار الدولية معها ، ولاسيما العراق الذي يعد المصب الاخير لتلك الانهار وخصوصاً دجلة والفرات.

ثالثاً : معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا عام 1946 :

وقعت تلك الاتفاقية ين العراق وتركيا بتاريخ 26 اذار 1946[15]، نصَّ البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية على كيفية استخدام البلدين لمياه نهري دجلة والفرات ، بقصد تنظيم موارد المياه بغية التخلص من اثار الفيضانات ، وتحديد الاماكن الملائمة في انشاء السدود لتكون على شاكلة خزانات للمياه ، وجعل الانشاءات المتعلقة بالري وتوليد الطاقة في خدمة كلا البلدين [16]، ولا شك في إنّ التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها كلا البلدين – العراق وتركيا – كان لهما الأثر الفاعل على توقيع تلك الاتفاقية .

ونص البروتوكول الثالث من الاتفاقية على أنْ تؤسس تركيا وتشغل وتصون المحطات المائية لغرض قياس المياه وتصريفها ، وتفحص هذه المحطات بفترات منتظمة من قبل الفنيين العراقيين والاتراك ، على أنْ يتحمل كلا البلدين مناصفة مصاريف تشغيل تلك المحطات[17]، إلى جانب ذلك تضمن البرتوكول الخامس ضرورة موافقة تركيا على اطلاع العراق في حال إقامة مشاريع الوقاية التي تقرر انشاءها على أي من هذين النهرين أو روافدهما ، بهدف جعل العراق يحصل على استفادته قدر الإمكان من تلك المشاريع [18].

وتطبيقاً لروح ذلك الاتفاق ، اطلعت الحكومة التركية بمذكرة ارسلتها عن طريق سفارتها ببغداد الحكومة العراقية بتاريخ 7 تشرين الأول 1957 عن نيتها انشاء مشروع لتنظيم صرف مياه نهر الفرات ، وتنمية الموارد المعدنية ، وتوليد الطاقة الكهربائية ، وقد كان ذلك الأشعار يتماشى وروح البروتوكول الأول لاتفاقية 1946 ، وأشارت المذكرة إلى رغبة الحكومة التركية بأنشاء سد كيبان بقدرة تقدر بـــ 9,4 مليار م^3، غير إنَّ ما حدث كان خلافاً للواقع ، ولا يتفق على ما تضمنته المذكرة السابقة ، فعندما شرعت تركيا بإنشاء ذلك المشروع عام 1966، كان يتميز بسعة خزن قدرت بحوالي 30,5 مليار م^3 ، وذلك يختلف نصاً وروحاً مع بنود اتفاقية عام 1946، وكذلك ما جاء في مذكرة السفارة التركية أنفة الذكر، كما إنّها لا تتماشى مع ما نصت عليه الاتفاقية، بخصوص أن تراعى مصالح البلدين في حال قيام أي مشروع على نهري دجلة والفرات .

ولم ينته الأمر عند ذلك الاتفاق ، بل كان هناك تعهدات أخرى ابدتها تركيا لصالح العراق في بروتوكول عام 1971 ، والتي كانت بنوده مشابهة لما جاء في المعاهدات والاتفاقيات السابقة.

رابعاً : بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا 1971:

وقّع العراق ذلك البروتوكول في أنقرة بتاريخ 17 كانون الثاني 1971 ، حيثُ أوجبت الفقرة (أ) من المادة الثالثة منه على تركيا اجراء جميع المشاورات المتعلقة بمسألة المياه مع الجانب العراقي في اثناء وضع برنامج ملء خزان كيبان التركي[19]، وذلك لتأمين حاجة كلا البلدين من المياه بما في ذلك متطلبات ملء خزاني الحبانية وكيبان، كما نصت الفقرة (ب) من المادة اعلاه على ضرورة شروع الطرفين وبأسرع وقت ممكن بإجراء المباحثات حول المياه المشتركة ابتداءً بنهر الفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية [20].

لم يمنع ذلك الأمر عقد العديد من اللقاءات الثنائية والثلاثية بين دول الحوض لنهري دجلة والفرات ، إذ جرت الكثير من المباحثات المتعلقة بتقسيم مياه النهرين ، منها المفاوضات الثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا في انقرة عام 1972 ، وكذلك زيارة الرئيس العراقي السابق احمد حسن البكر لتركيا في العام نفسه ، والمفاوضات الثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا في انقرة عام 1973 ، والمباحثات الثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا في انقرة عام 1974 ، كذلك مفاوضات الوفدين العراقي والتركي في انقرة من العام نفسه ، غير إنّها كانت لا تختلف في فحواها عما اتفق عليه العراق مع تركيا مسبقاً، مع تمسك تركيا باعترافها بأنّ نهري دجلة والفرات انهاراً عابرة للحدود دون اعطاها صفة الدولية ، وذلك كي تبعد عنها الالتزام الدولي وفق ما حدده القانون الدولي بخصوص الانهار الدولية ، فكان لها موقف اخر تحددت نتائجه في الاجتماع الثنائي الذي جمع العراق مع تركيا في انقرة عام 1980 .

خامساً: محضر اجتماع اللجنة العراقية– التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني 1980:

لقد افرزت تلك اللقاءات التي جمعت العراق وتركيا وسوريا طوال العقد الثامن من القرن العشرين ، ضرورة ملحة للاستمرار بعقد اجتماعات اخرى لتحقيق التقارب بوجهات النظر وفق القانون الدولي الذي حدد كيفية استغلال الانهار الدولية ، ولأجل ذلك عقد اجتماع ثنائي جمع العراق وتركيا في انقرة بتاريخ 25 كانون الأول 1980.

وقد اتفق على أن تقوم اللجنة بتقديم تقاريرها إلى حكومات البلدان الثلاث (تركيا ، وسوريا ، والعراق) خلال مدة عامين ، وفي ضوء نتائج تلك التقارير ستدعى الحكومات الثلاث لعقد اجتماع على مستوى وزاري ، لتقييم نتائج أعمال اللجنة الفنية المشتركة ، ولتقرير الطرق والإجراءات التي توصي بها تلك اللجنة ، بغية الوصول إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار المشتركة[21].

ويتضح ممّا مر إنَّ تركيا كانت وما زالت ترى إنّ نهري دجلة والفرات لا يتمتعان بصفة الانهار الدولية ، لا سيما وانها بقيت مصرة على نظرتها من خلال اعطائهما صفة الانهار العابرة للحدود " *Transboundary Rivers* "، مما يمنحها حق السيادة على مياه هذين

النهرين ، وبرز ذلك واضحاً من خلال المباحثات التي اجرتها مع الجانب العراقي طول تلك المدة ، والتي اشترطت في جميعها بأنْ لا تتركز المناقشات حول موضوع قسمة المياه ، وانما على موضوع الاستخدام الامثل ، وإنَّ هذين النهرين اللذين ينبعان من اراضيها يشكلان مصدراً طبيعياً خاصاً بها ، ولهذا ترفض تركيا مبدأ اقتسام المياه ، وتطرح مبدأ استخدام المياه الامثل .

ومن خلال ذلك يتضح إنّ جميع تلك المعاهدات التي وقّعت مع تركيا مثلت اعترافاً رسمياً وصريح بحقوق العراق الثابتة في نهري دجلة والفرات ، وضرورة تقاسم مياههما بين الدول الثلاثة وفقاً لقواعد القانون الدولي.

وعلى الرغم من عقد العديد من اللقاءات الثنائية والثلاثية بين البلدان المشتركة بحوضي دجلة والفرات (العراق ، وتركيا ، وسوريا) ، فضلاً عن عقدهم لأكثر من ستة عشر اجتماعاً للجنة الثلاثية السورية– العراقية– التركية التي شكلت عام 1982 ، إلاّ أنّه لم يتم التوصل إلى أيّة اتفاقية تتعلق بالحصص النهائية لكل دولة من مياه النهرين ، ولعل الإنجاز الوحيد الذي تحقق في ذلك المجال كان البروتوكول السوري– التركي المبرم في 6 تموز 1987 ، والذي تعهدت بموجبه تركيا بتمرير 500 م^3 /ثا كحدٍ أدنى من مياه نهر الفرات ، على أنْ تتعاون سوريا في تأمين الحدود مع تركيا [22] .

وفي الوقت الذي عدَّ فيه العراق نهري دجلة والفرات نهرين دوليين، وأكدَّ على إنّ المشاركة فيهما حق تاريخي له، إلى جانب موقفه في دعم مفهوم شمولية المياه الدولية، حيث ينبغي التوحيد بين المنبع والمجرى والمصب كخط مائي متكامل لا يجوز الفصل بين أجزائه، وذلك وفق ما نصت عليه مبادئ مؤتمر هلسنكي عام 1966 بشأن استخدام مياه الأنهار الدولية ، كما طالب العراق بضرورة التوصل إلى اتفاقية نهائية بشأن مياه النهرين، وتشكيل لجنة دولية على غرار لجان نهري الدانوب[23] والكونغو[24]، والكف عن الاستخدام الأحادي للمياه في إقامة المشاريع المائية، في حين اعتبرت تركيا نهري دجلة والفرات نهرين تركيين عابرين للحدود، وأدعت بأنَّ لهما حوضاً واحداً وحق امتلاكها لهما، وبالتالي حق استخدام مياه النهرين حتى النقطة التي تعبران فيهما حدودها [25]، وحسب وجهة نظرها تلك لا يحق لأحد أن يقرر كيفية استخدام مياه النهرين، لأن في ذلك مساً لسيادتها عليهما، وبقي الحال عما هو عليه حتى عام 1997[26]، عندما اقرت الاتفاقية الدولية الجديدة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ايار 1997، بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لمصلحة سورية والعراق[27]،غير إنَّ تركيا رفضت تلك الاتفاقية[28]، بهدف الإبقاء على الوضع الحالي للنهرين كي تتمكن دون أي قيود من مواصلة مشروع جنوب شرق الاناضول *Gunegdogu (GAP Anadoly Progesi)*[29] .

ويعد مشروع جنوب شرق الاناضول (الغاب) مشروعاً سياسياً اكثر منه اقتصادياً ، وخصوصاً بعد تحويل التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح تركيا في حال اكتماله ، كما إنّ تركيا التي لا تنتج النفط وجدت نفسها بفضل مشروع الغاب تمارس نفوذاً متنامياً عبر استخدام مياهها الوفيرة المصدر على دول المنطقة[30].

إنَّ الاراضي المزمع ريُّها من خلال ذلك المشروع – الذي دشنت بداية العمل به منذ عام 1981 –، هي اراضٍ تُعد من اهم مناطق الاضطراب في تركيا ، فهي تضم الآرمن والاكراد وعرب لواء الاسكندرونة، حيث نظرت تركيا من خلال ذلك المشروع كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي لتلك المنطقة عبر تنميتها المستقبلية ، كما ترمي تركيا لإقامة بنية تحتية (زراعية – صناعية) من شأنها أنْ تدعم وجود تركيا بقوة على المستوى الاقليمي .

ورغم الاعتراضات المتكررة من قِبل العراق وسوريا، ومطالبتها تركيا بالتوقف عن اقامة المشاريع على نهري دجلة والفرات لحين التوصل الى اتفاق ثلاثي، لتقسيم المياه بينهما، استمرت تركيا دون اكتراث بمشاريعها على حساب مصالح الدولتين المتشاطئتين معها .

ان مخاوف وشكوك الحكومة العراقية من مشروع الغاب ، وتأثيره على كميات منسوب المياه المتدفقة من نهر الفرات ، بلغت ذروتها مع مطلع عام 1990 ، عندما اعلنت تركيا من جانب واحد خفض تدفق مياه نهر الفرات لمدة شهر ابتداءاً من 13 كانون الثاني 1990 لملء خزان سد اتاتورك ، إذ تم خزن 2,5 مليار م^3 من المياه ، وقد استمر ذلك لمدة شهر تقريباً حتى تاريخ 13 شباط من العام نفسه [31]، ولقد شكلت الازمة المذكورة مختبراً حقيقاً للشكوك والنوايا المضمرة تجاه العراق ، وهذا يعني إنّ تركيا تعد نفسها غير ملزمة لتقديم بعض التنازلات للعراق وسوريا على حساب حقوقها بنهري دجلة والفرات ، ما لم تكن هناك بعض المتطلبات الواجب تحقيقها خدمة لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة ، لا سيما وإنّ لها بعض الخلافات السياسة مع سوريا تتعلق بالحزب الكردستاني ، ولواء الاسكندرونة[32] .

وفيما يتعلق بموقف سوريا من تلك الأحداث فإنَّها اعلنت على لسان ممثليها بإنَّ سوريا تتمسك بنص البروتوكول الذي عقده مع تركيا في تموز 1987 ، والذي نص على : ((أنَّ الجانب التركي يتعهد بإمداد النهر – يُقصد به الفرات – عبر الحدود السورية – التركية بأكثر من 500 م^3 / ثا كمعدل سنوي ، وفي حالة انخفاض معدل الإمداد الشهري عن 500 م^3 / ثا ، فإنَّ تركيا توافق على زيادة المعدل خلال الشهر التالي))[33].

ولم تقتصر تركيا بسياستها المائية على مشروع الغاب ، بل كان لها مشروع اكثر خطورة في حال تطبيقه على الارض الواقع ، إلا وهو مشروع أنابيب السلام الذي طرحه رئيس الوزراء التركي السابق " تورکت اوزال "[34] في أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية

في آذار 1987 ، وتتلخص فكرة أنابيب السلام بنقل المياه بواسطة الأنابيب من انهار تركية داخلية وتحديداً من نهري "سيحون " و "جيحون " اللذان ينبعان من منطقة " كليكيليا " العربية التي تحتلها تركيا مع الاسكندرونة [35]، وتقوم فكرة نقل المياه من تركيا الى كافة الدول المعنية بهذا المشروع عبر خطين للأنابيب ، احدهما الخط الغربي الذي يذهب الى كل من سوريا والأردن والكيان الصهيوني والمنطقة الغربية من العربية السعودية , أما الخط الأخر فهو الخط الشرقي الذي يتجه الى سوريا ثم الكويت فالمنطقة الشرقية من العربية السعودية فالبحرين وقطر والإمارات وأخيراً عمان [36].

إنَّ الحقيقة التي يمكن استخلاصها من السلوك التركي المائي تتمثل في إنَّ تركيا ترغب في تحقيق قدرٌ أكبر من الهيمنة الاقليمية مستقبلاً مع التغلب على بعض المشكلات الداخلية والحد في ضعفها من خلال لعب دور الاستخدام الواعي للمياه ، كما يمكن ادراك ذلك من خلال تصريح " سليمان ديميريل "[37] عند افتتاحه لسد أتاتورك في تموز 1992، عندما ذكر: ((إنّ منابع المياه ملك لتركيا كما إنَّ النفط ملك العرب، وبما إنّنا لا نقول للعرب إنّ لنا الحق في نصف نفطكم، فلا يجوز لهم أنْ يطالبوا بما هو لنا)).

المبحث الثاني:- الاتفاقيات العراقية – السورية :

اسهمت حكومتا العراق وسوريا بقدر كبير من المسؤولية (المادية والمعنوية) إلى ما آلت إليه الأمور في حوضي دجلة والفرات ، وذلك بسبب الخلافات السياسية بينهما طوال العقود الماضية[38]، حال دون توحيد جهودهما في الضغط على تركيا ، وقد اثر ذلك على اختلال أمنهما المائي ، الأمر الذي شجع تركيا على انتهاج سياستها المائية لتضعهم أمام الأمر الواقع ، في عدم تعاملها بمبدأ توزيع حصص المياه العادلة .

وعلى الرغم من عقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية بخصوص اقتسام مياه نهري دجلة والفرات سواءً بين الدولتين المنتدبتين على العراق وسوريا (بريطانيا وفرنسا) من جهة، وتركيا من جهة اخرى، إلّا إنَّ البعض منها ولا سيما الاتفاقية الاولى عام 1920 لم تنص صراحة على اقتسام مياه نهري دجلة والفرات بين العراق وسوريا ، انما اكتفت بالتلويح إلى تشكيل لجنة دولية في حال انشاء أية مشاريع على النهرين للنظر فيما لو قد يسبب اثاراً سلبية على البلد الاخر، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية لوزان الثانية عام 1923، باستثناء اتفاقية 1946 المبرمة بين العراق وتركيا فقد تضمنت في البروتوكول الأول لها على كيفية الاستخدام الامثل لمياه النهرين دون التحديد الصريح لكمية المياه المتدفقة نحو العراق، ومع ذلك بقيت تلك الاتفاقيات البذرة الاولى في تحقيق بعض التقارب بين بلدان الحوض لكلا نهري دجلة والفرات.
وما أن أعلن العراق النظام الجمهوري على اثر ثورة 14 تموز 1958 ، حتى دخل العراق

مرحلة جديدة في علاقاته الخارجية مع تركيا وسوريا البلدين الجارين اللذين تربطه بهما العديد من المصالح القومية والاقتصادية والسياسية . فعلى اثر ذلك عقد العراق بعض المباحثات غير المثمرة مع الجانب السوري في بدايات الاشهر الاولى من عمر الثورة ، غير إنّها لم تحقق نتيجة تذكر ، وبقي الحال كما هو عليه بعد أنْ تحققت الوحدة بين مصر وسوريا عندما أُعلن عن الجمهورية العربية المتحدة للمدة (1958 – 1961) [39]، والخلاف السياسي الذي نتج في اثر ذلك في العلاقات السياسية بين البلدين .

لم يدم ذلك الخصام طويلاً، فقد تجددت اللقاءات الرسمية بين البلدين بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ 28 أيلول 1961، فقد قرر على اثرها مجلس الوزراء العراقي بتاريخ 21 آب 1962 إجراء المحادثات المتعلقة بقضية المياه بين الحكومتين العراقية والسورية بغية تنظيم الحصص العادلة بينهما بخصوص نهر الفرات[40].

وفي ضوء ذلك عقد في دمشق اجتماع ثنائي بتاريخ 24 ايلول 1962[41]، تناول فيه الجانبان مباحثاتهما حول تبادل المعلومات فيما يخص الارصاد المائي ، والبحث عن أفضل السبل في توحيد الأساليب المتبعة لمواجهة خطر الفيضانات التي قد يتعرض لها البلدين، وتبادل المعلومات حول المشاريع المرتقبة في أعالي نهر الفرات ومدى تأثيرها على المشاريع المستقبلية للبلدين[42].

فضلاً عن ذلك اتفق الجانبان على تقديم عدد من التوصيات والأسس المهمة لحكومتيهما، تضمّن الأخير منها تشكيل لجنة تحضيرية مشتركة من لدن العراق وسوريا ، تتولى القيام بإعداد مشروع اتفاقية تنظم العلاقات بين البلدين في مجال استثمار مياه نهر الفرات ، مع إقامة هيئة مشتركة تتولى الإشراف على تنفيذ تلك الاتفاقية وعلى ما له علاقة باستثمار مياه نهر الفرات ، واختتمت تلك المباحثات بتاريخ 9 تشرين الأول 1962 [43].

كان من ابرز السمات التي اتصف بها ذلك اللقاء ، هو تبادل المعلومات المتعلقة بمياه نهر الفرات ، والاعتراف بحقوق المشروعات المائية القائمة في البلدين ، فضلاً عن تشكيل هيئة دائمة تنسق جهود الطرفين لمجابهة المشاريع الرامية للسيطرة على ذلك النهر .

إنّ الأهمية في ذلك اللقاء ، لا تكمن بما توصل إليه الطرفان ، بقدر تطبيق ذلك الاتفاق بين البلدين ، وتحديداً فيما يتعلق بتشكيل الهيئة الدائمة التي أسرتها الأحداث السياسية القائمة آنذاك ، وحالت دون تشكيلها ، والجدير بالذكر إنَّ مهام تلك الهيئة الدائمة التي كان من المقرر تشكيلها عام 1962، هي نفس مهام اللجنة الفنية المشتركة التي اتفق الجانبان السوري والعراقي على تشكيلها فيما بعد عام 1980، والذي انضم إليها الجانب التركي في عام 1984.

ولم يقتصر الأمر على ذلك اللقاء ، بل عقد الجانبان العراقي والسوري اجتماعاً أخر للمدة 13 – 24 أيلول 1965 في بغداد[44]، وقد حضر ذلك الاجتماع مندوب عن الجانب التركي بصفة مراقب ، وتم مناقشة تقاسم مياه نهر الفرات والإعداد لجدول زمني لملء خزانات المياه في بلدان الحوض ، ولم تتوصل الأطراف ، إلى أية نتائج ملموسة ممّا أعتبر ذلك اللقاء سلبياً في مصالح كلا البلدين[45].

وعلى الرغم من ذلك استمرت اللقاءات الدورية بين العراق وسوريا ، حيث عقد للغرض ذاته اجتماع ثنائي بين البلدين في بغداد بتاريخ 28 أيـــــار 1966 [46]، وكذلك في المدة (16 كانون الثاني – 9 شباط 1967) لمناقشة توزيع المياه وتحقيق الاستغلال الامثل للمياه المشتركة بشكل عادل بين البلدين ، وتحديد المساحات الزراعية الفعلية وحاجاتها المائية ، بغية التوصل إلى نتائج مرضية لكلا الطرفين، غير إنَّ تلك الاجتماعات لم تسفر عن اية نتائج ايجابية[47].

لم تثنِ الأوضاع السياسية التي كان يمر بها العراق آنذاك جهوده في التوصل إلى اتفاق مع سوريا، فقد عاد نفس المسار في عقد الاجتماعات الثنائية مع سوريا حيث بدأت سلسلة من اللقاءات الثنائية بين البلدين للمدة 12 نيسان 1967 وحتى 8 ايار من العام نفسه، تم فيها تهيئة ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الجانب العراق إلّا إنّ نتيجة ذلك اللقاء لم تكن بأفضل من سابقيه[48].

وفي 1 تشرين الثاني 1967 اجتمع الطرفان في بغداد، وكان اقترح الجانب السوري[49]، إجراء توزيع (لنسب المياه) بدلاً من توزيع (حصص المياه)، كما كانت تطالب تركيا به في السنوات الأخيرة.

ووفقاً لذلك الاقتراح تكون حصة العراق تقدر بـــ 59 % ، في حين تحصل سوريا على 41 % من مياه نهر الفرات ، وإنْ يكون توزيع فائض المياه مناصفة بين البلدين ، وقد تذرعت سوريا بذلك الاقتراح ، بأنَّ مساحة الاراضي المزروعة في العراق آنذاك تقدر بما يقرب من 67 % ، في الوقت الذي تشغله مساحة الاراضي الزراعية في سوريا قرابة 33%[50].

ومع ذلك استمرت اللقاءات الثنائية بين البلدين ، فقد اجتمع الجانبان في دمشق مع مطلع عام 1971، ناقش خلاله المجتمعون الحقوق المكتسبة للجانبين من مياه نهر الفرات ، وكالعادة في الاجتماعات السابقة لم يتوصل الطرفين إلى حلول مرضية في ذلك اللقاء ، مما دعاهم إلى تأجيل عقد اجتماع اخر في شهر آذار 1972 لتدارس الأمر ووضع الحلول المناسبة له [51].

استأنفت المفاوضات بين الجانبين في اذار 1972 ، وقد بيَّن الجانب العراقي مطالبه المشروعة من مياه نهر الفرات ، وقدّم مقترحين خلال الاجتماع ، تضمن الأول منهما ، اعتماد أُسس ثابتة لضمان الحقوق التاريخية المكتسبة لكلا الجانبين ، بينما اختص المقترح الثاني بضرورة وضع بعض الحسابات الدقيقة للحاجات المائية لكلا البلدين تتفق والمساحات الزراعية الفعلية [52].

وعلى الرغم من عدالة المقترحين إلّا إنَّ الجانب السوري رفض المقترح الأول ، وتمسك بمناقشة المقترح الثاني ، غير إنَّ العراق أصرَّ على مناقشة المقترحين معاً ، ممّا افضى إلى فشل الاجتماع وعدم التوصل إلى اتفاق بخصوص المقترح العراقي[53] .

وفي أوائل عام 1973، عاد الجانبان لمناقشة المقترحات السابقة ومن دون التوصل إلى اية نتائج ملموسة ، غير إنَّ اجتماعهما في نهاية العام نفسه قد سجل انعطافه مهمة في تاريخ تلك اللقاءات بين البلدين ، فقد طالب العراق في ذلك الوقت أنْ تُحدد سوريا نسبة تدفق قدرها 450 م^3 / ثا في موسم الشتاء ، و 500 م^3 / ثا في موسم الصيف[54]، وبعد حصول الموافقة من الجانب السوري عُدَّ ذلك الاجتماع من الاجتماعات الإيجابية التي جمعت البلدين بخصوص مسألة المياه .

كما أجريت مفاوضات ثلاثية لدول الحوض (العراق ، تركيا ، سوريا) في أوائل عام 1974، لغرض ملء خزاني (كيبان والطبقة)، ولم تتوصل الأطراف إلى أي اتفاق ايجابي ، بسبب اختلاف وجهات النظر حول تقاسم حصص المياه لملء خزاناتها ، وعليه عاد الجانبان العراقي والسوري للاجتماع الثنائي من جديد في حزيران 1974 ، لأجل تقاسم التصاريف المتوقع إطلاقها من خزان كيبان والمقدرة وقتها بـــ 175 م^3 / ثا خلال شهر حزيران و 340 م^3 / ثا خلال الاشهر آب وأيلول وتشرين الأول ، وفي نهاية ذلك الاجتماع توصل العراق مع الجانب السوري الى [55]:

(1) يتم تخزين المياه المتدفقة في بحيرة الأسد (بحيرة سد الطبقة) من 5 حزيران وحتى 10 تموز 1974 لرفع منسوب البحيرة إلى 283.28 م.
(2) خلال تلك المرحلة ، يستخدم العراق مخزونه من مياه بحيرة الحبانية لتلبية حاجاته المائية .
(3) يتم الاتفاق على تقاسم المياه المتدفقة من سد كيبان لاحقاً ووفق الأهداف التنموية لكلا الجانبين .

واستمراراً لعقد تلك الاجتماعات توصل الاطراف الثلاثة (تركيا ، العراق ، سوريا) لعقد اجتماع ثلاثي في أواسط آب 1974 ، تم الاتفاق فيه على[56] :

(1) موافقة تركيا على تدفق 325 م^3 / ثا من سد كيبان ابتداءاً من 18 اب 1974 .

(2) موافقة سوريا على تدفق 100 م^3 / ثا (لمدة 20 يوم من تاريخ عقد الاتفاق) على الحدود السورية – العراقية .

عقدت في اثر ذلك مباحثات ثنائية بين العراق وسوريا أواخر عام 1974 ، طالب فيها العراق ، سوريا بتأجيل الخزن في بحيرة الأسد ، لحين الانتهاء من مدة بذار الموسم الشتوي وأعداد خطة لتحديد حصص المياه ، إلّا إنّ ذلك الاجتماع انتهى دون التوصل إلى اتفاق بين الجانبين ، نتيجة لرفض الجانب السوري لمطالب العراق [57].

تعمقت الخلافات السياسية بين العراق وسوريا في اثر ذلك ، ووصلت حدّ القطيعة ، ففي أوائل عام 1975 زادت الحملات الإعلامية والتحركات العسكرية على جانبي الحدود ، وهدد العراق بتدمير سد الثورة السوري[58]، الأمر الذي اجبر سوريا على اطلاق كميات إضافية من المياه ممّا سهل في خفض حدة التوتر بين البلدين .

ونتيجة لهذا الوضع الخطير، تدخلت الجامعة العربية لحل الخلاف بينهما، بعد أن قدّم العراق مذكرة للجامعة العربية بتاريخ 7 نيسان 1975، وأجتمع مجلس الجامعة العربية للمدة 12– 22 نيسان 1975، وأصدر في نهاية الاجتماع قراراً، بتشكيل لجنة من الأمانة العامة للجامعة [59]، لأجل التوصل إلى تسوية مبدئية بين البلدين ، واقترحت اللجنة عدداً من التوصيات، منها:

(1) تحتفظ سوريا بمنسوب تخزين في بحيرة الأسد بنسبة 290.63 م^3 .

(2) تستخدم إيرادات نهر الفرات في المرحلة التالية لتلبية حاجة البلدين .

(3) الفوائض المائية تحجز في بحيرة الأسد .

(4) تتعهد سوريا بإطلاق المياه من بحيرة الأسد لتغطية حاجات العراق المائية ولمستوى لا يقل عن 285 م^3 في بحيرة الأسد .

وبالرغم من اشتراك الجامعة العربية بإصدار تلك التوصيات، إلّا إنّ سوريا تنصلت عن تنفيذ بعض تلك القرارات ولم تلتزم بها، ممّا أدى إلى تأزم الوضع السياسي بين البلدين وتعليق المفاوضات فيما بعد .

عادت المفاوضات من جديد بين البلدين تمكن من خلالها الطرفان عام 1980، من التوصل إلى اتفاق تم بموجبه تشكيل لجنة فنية مشتركة وتنسيق مواقفهما في المباحثات مع الجانب التركي ، الأمر الذي منح ذلك الاجتماع صفة الإيجابية ، نظراً لتوصل الجانبين إلى قرارات هامة بشأن تشكيل اللجنة الفنية المشتركة ، وانضمت تركيا إلى اللجنة الفنية المشتركة عام 1984[60] .

استمرت الاجتماعات الثنائية بين سوريا والعراق ، بغية تنسيق المواقف ، وتقاسم نسب المياه ، وكان من أبرزها الاجتماعات الدورية بين البلدين والتي توصل عن طريقها الجانبان إلى عقد اتفاق بتاريخ 17 نيسان 1989[61]، برعاية جامعة الدول العربية ، وقد اتفق الطرفان على تحديد حصة البلدين من مياه نهر الفرات ، وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ 16 نيسان 1990 والذي تم فيه الاتفاق على تقاسم نسب المياه بنسبة 42 % لسوريا و 58 % لصالح العراق[62].

وقد ايدت تركيا ذلك الاتفاق، إذ تحدد موقفها الرسمي من خلال ما صرحت به وزارة الخارجية التركية بتاريخ 19 نيسان 1990، الذي جاء فيه " ان تركيا ترحب بتوصل سوريا والعراق بطريقة سلمية وفي اطار النوايا الحسنة الى اتفاق ازاء حصة كل منهما في مياه الفرات إلّا إنّ هذا الاتفاق لا يشكل اهتماماً مباشراً بالنسبة لتركيا التي ستواصل الوفاء بتعهداتها بتزويد سوريا بـــ 500م^3/ثا من مياه نهر الفرات"[63].

المبحث الثالث : موقف العراق الرسمي من سياسة تركية وسوريا المائية :

إزاء الموقف التركي والسوري من المسألة المائية والقواعد الراسخة بشأن المياه المشتركة، يرى العراق ، إنّ نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان وفق القانون الدولي والاتفاقيات الدولية المبرمة بين البلدان المتشاطئة ؛ لذا فالسيادة مشتركة بين الدول الثلاث تركيا وسوريا والعراق، اما اصرار تركيا على سيادتها المطلقة على دجلة والفرات بعدهما انهاراً وطنية عابرة للحدود، فَيُعد انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي والاعراف الدولية ذات الصلة[64]؛ ولهذا ترفض الدولتان سوريا والعراق ، الادعاء التركي بأنّ الفرات هو نهر تركي يمر بحدود الغير، واكد العراق على اعتباره نهراً دولياً تنطبق عليه مبادئ القانون الدولي.

وعليه فأنّ العراق ، يرى ضرورة التوصل الى اتفاق ثلاثي مع تركيا وسوريا بهدف توزيع المياه على أُسس عادلة ومنصفة، تستند الى قواعد القانون الدولي ، والتسليم بأنّ لكل دولة الحق في وضع الاولويات والافضليات المناسبة للمشاريع المائية ، من ضمن نطاق حصتها المستقلة من مياه النهر دونما اجحاف بحقوق الاخرين[65].

وعلاوة على ذلك ، فإنَّ العراق يرفض عدّ حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً بحسب ما تطالب به تركيا، إذ إنهما نهران منفصلان ، لكل منهما حوضه ومساره الخاص به، وهذا ما يؤكده الواقع الفعلي والظروف الجغرافية لكلا النهرين ، والتقاؤهما بعد مسيرة طويلة ، في شط العرب ، وهذا بطبيعة الحال لايعني إنهما رافدان لهذا النهر (شط العرب) الذي لا يشكل سوى 100 كم قياساً الى طول النهرين من المنبع وحتى المصب[66].

ومن جهة اخرى ، فإنَّ العراق ، يرى إنَّ كمية 500م^3 / ثا لا تلبي حاجات البلدين المائية ، وإنَّ البروتوكول التركي السوري عام 1987 لم يكن طرفاً فيه ، إذ كان ينبغي إنْ يكون

الاتفاق ثلاثياً ، ولا يقبل الحد الادنى للتصريف عن 700 م^3 / ثا ، حتى لا يلحق ضرراً باقتصاديات العراق(67).

ومهما يكن من امر، فإنَّ تركيا، ولاشك إنّها في سياستها هذه تعمل بكافة السبل على الافادة من التحولات الاقليمية والدولية بغية أنْ تلعب دوراً بارزاً في النظام العالمي والاقليمي .

وعليه ، فأنَّ مواصلة تركيا وسوريا لموقفهما الثابتة ازاء مشكلة المياه دون الاكتراث لنتائجه السلبية – الانية والبعيدة المدى – في تدفق المياه الى العراق في ظل عدم التوصل الى معاهدة دولية تنظم استغلال مياه نهري دجلة والفرات ، وتحديد الحصص المائية لكل من الدول الثلاث، قد ادى الى انخفاض كبير في تدفق مياه النهرين نتيجة لقيام المشاريع التركية والسورية (وخصوصاً على نهر الفرات)، وفي الوقت نفسه رفضت تركيا الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ايار 1997، وهذا ممّا يجعل مسألة المياه امراً غير محسوم، وقابلاً للانفجار مدى ما تمادت دول الحوض في انتهاج سياسية عدوانية تجاه العراق.

الاستنتاجات

اعتمدت السياسة المائية التركية على بعض المنطلقات النظرية التي حددت أسلوب التعامل مع جيرانها العرب، ولاسيما العراق.

لقد كانت تركيا وما زالت مصممة على التمسك بموقفها الرافض بالاعتراف بدولية نهري دجلة والفرات، نتيجة لِما قد يحققه ذلك الاعتراف من شرعية قانونية للدول المشتركة بتلك الانهار، لذا بقيت مصرة وبعناد حاد طوال العقود الماضية على عدم الاعتراف بذلك.

تعثر المفاوضات ما بين تركيا وسوريا والعراق منذ عام 1962، فعلى الرغم من تأكيد الاتفاقيات المائية على الصفة الدولية لنهري دجلة والفرات، غير إنّها لم تضع الحلول النهائية لذلك النزاع، بل تضمنت حلولاً مؤقتة ، ممّا قد ينتج عنه بعض الازمات السياسية بين الدول الثلاث .

طرح تركيا بعض المفاهيم والمصطلحات التي لا تمت إلى الواقع بصلة لتجريد العراق وسوريا من حقهما في مياه نهري دجلة والفرات.

وفي الوقت الذي تماطل فيه تركيا في التوصل إلى اتفاق حول تقسيم مياه نهري دجلة والفرات مع سوريا والعراق نجدها قد وقعت اتفاقيات لتقاسم المياه مع كل من جيرانها من غير العرب (اليونان ، وبلغاريا ، وإيران ، والاتحاد السوفيتي سابقاً) ، وهذا ما يؤكد استخدام المياه من قبل تركيا كورقة ضغط سياسية تجاه العراق وسوريا .

إنّ الخلاف العراقي – السوري المحتدم والمستمر طوال العقود السابقة ، حال دون تنسيق المواقف بينهما في مواجهة تركيا، لذا يتطلب الأمر توحيد الصف العراقي – السوري لتشكيل ورقة ضغط ثنائية تجاه تركية من خلال الرجوع إلى المحاكم الدولية، أو اللجوء إلى طرف ثالث لحل تلك المشكلة، والتي حددتها الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الدول الثلاث.

كما يتضح من خلال ذلك الاستقراء إنّ الخلافات حول الاتفاقيات المائية بين العراق ودول حوضي دجلة والفرات، قد فرطت بحقوق العراق المائية نتيجة لسياسة الحكومات المتعاقبة على الدول الثلاث.

واخيراً يمكن أنْ نستدل من خلال ذلك بأنّ موقف سوريا لا يختلف عن تركيا في ذلك المجال – تقاسم حصص المياه – وأنْ كانت مواقفها تتبع نوع العلاقات السائدة بينها وبين العراق طوال تلك المرحلة من تاريخ العلاقات السياسية بين البلدين.

التوصيات :

- ضرورة قيام الحكومة العراقية ببناء السدود وتخزين المياه كي لا تتفاقم الأزمة المائية، والتي يبدو من كل الدلائل قرب حدوثها، لا سيما أن هناك جهلا في الثقافة الصحية والبيئية في العراق بسبب رمي النفايات الخطيرة في نهري دجلة والفرات.
- تشكيل لجنة عليا دائمة في مجلس الوزراء تتألف من الخبراء العراقيين ومن مختلف التخصصات – اقتصاد، قانون، زراعة، مياه – تقدم الخبرة والمشورة، وتتابع بدقة حقوق العراق في المياه الاقليمية مع تركيا وسوريا تحديداً، وتكون داعمة لدور وزارة الموارد المائية أيضا .
- حث المنظمات الدولية المختصة بالضغط على تركيا وسوريا من خلال الحوار والعلاقات والتعاون الاقتصادي للعمل على توقيع اتفاقيات تتعلق بتحديد عادل للمياه .
- العمل على تأهيل شبكات المياه داخل البلد بغية زيادة توزيع المياه وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال .
- إن مشروع شرق الأناضول هو حالة واقعية قائمة لا يمكن استبعادها ؛ لذلك يتطلب الموقف من الجانب العراقي اتباع سياسة خارجية قوية مدعومة من الداخل باتخاذ مواقف صارمة تجاه سياسة تركية المائية ، ومن جانب اخر العمل على تقوية الصلات الاقتصادية بين العراق وتركيا وسوريا عن طريق تدشين ذلك ببعض الاتفاقيات الاقتصادية وربطها بملف المياه لتأمين حصة العراق المائية .
- انتهاج سياسية دبلوماسية عراقية تعمل على حشد الدعم والتأييد الإقليمي والدولي لضمان حقوق المياه العراقية، فعلى الرغم من وجود دعم دولي وأمريكي للحكومة العراقية في الوقت الراهن – قياساً بالحقبة السابقة – من أزمة المياه مع تركيا. إلا إن عدم الكفاءة والخبرة والمحسوبية جعل العراق لقمة سائغة لدول الجوار وضيع حقوق العراق المائية.

الهوامش :

(1) يبلغ طول نهر الفرات من منبعه في تركيا حتى مصبه في شط العرب في العراق قرابة 2940 كم ، منها 1176 كم في تركيا ، و604 كم في سوريا ، و1160 كم في العراق ، بينما يبلغ طول نهر دجلة قرابة 1850 كم ، منها في الأرضي العراقية 1320 كم ، وفي تركيا 485 كم ، و45كم في الاراضي السورية ، ممّا يقدر بنسبة (71.35 % في للعراق ، 26.22% في تركيا , واخيراً 2.43% في سوريا) ، وتبلغ مساحة حوض النهر 471606كم^2 ، منها 57614 كم^2 في تركيا و160518كم^2 في إيران ، و834كم^2 في سوريا ، و253000كم^2 في العراق ، ينظر : مهدي الصحاف ، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث , دار الحرية للطباعة , بغداد ، 1976 , ص63 ؛ جان خوري وعبد الله الدروبي ، الموارد المائية في الوطن العربي , دمشق 1990 , ص31 – 45 ؛ فتحي علي حسين ، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط , مطبعة مدبولي , القاهرة ,1997 , ص16 – 20 ؛ صاحب الربيعي ، اهوار الجنوب في بلاد ما بين النهرين , دار الحصاد للطباعة والنشر , دمشق ,2003 , ص46 – 53 .

(2) قيس فاضل محمد عبد الله النعيمي ، العلاقات العراقية – السورية 1958 – 1968 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل – كلية التربية ، 2003 ، ص196 ؛ وللمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : ريان ذنون محمود العباسي ، مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق 1921 – 1975 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل – كلية التربية ، 2000 .

(3) عبد العزيز شعبان الحديثي ، نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسيادة المائية التركية ، مجلة ديالى (جامعة ديالى) ، العدد 35 ، 2009 ، ص3 .

(4) فتحي علي حسين ، المصدر السابق ، ص103 ؛ عقيلة هادي ، الوضع القانوني الدولي لاستخدام مياه نهري دجلة والفرات ، مجلة العلوم القانونية ، (جامعة بغداد) ، العدد 27 ، 2012 ، ص364 .

(5) نظراً لتوسع خطط التنمية في جميع دول المنطقة ، شكل الماء محوراً للنزاعات وأساساً في علاقات الدول السياسية ، لذلك بات الصراع الجيوبولتيكي واسعاً بين الاطراف المشتركة بخصوص بعض الانهار .

(6) عقدت العديد من المعاهدات والاتفاقيات بين دولتي الانتداب فرنسا وبريطانيا (نيابة عن سوريا والعراق) وتركيا ، وقد شملت صورياً في بعض بنودها فقرات تتعلق بنهري دجلة والفرات ، فضلاً عن المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بمياه النهرين، وكان هدفها الاساس حماية المياه من تصرف انفرادي أو تحكم بالمياه تلجأ له دولة المجرى الاعلى – تركيا – ، وقد عقدت تلك المعاهدات والاتفاقيات تطبيقاً لمبدأ حسن الجوار ، واستنادا إلى القواعد العامة للقانون الدولي في مجال المياه .

(7) الانهار الدولية : وهي الانهار التي تفصل أو تجتاز اقاليم دولتين أو أكثر ، وتباشر كل دولة سيادتها على الجزء الخاص من النهر الذي يجري في اقليمها ، ولكنها تتقيد بأن تراعي مصالح الدول الأخرى التي يمر بها النهر .

(8) نص القانون الدولي بخصوص الانهار الدولية على التعاون في الانتفاع من مياه النهر ، والعدالة في توزيع المياه ، بالإضافة إلى التشاور عند إقامة المشاريع والتعويض عن الأضرار التي قد تنجم من جراء انشاء مثل تلك المشاريع ، والتأكيد على تسوية وحل جميع الخلافات الحدودية بالطرق السلمية ، وشدد على منع إجراء أي تغيير في مجرى الانهار الدولية أو إقامة السدود التي تعمل على انقاص منسوب المياه بالنسبة إلى الدول الأخرى المشتركة بنفس النهر ، ينظر : علي جبار كريدي القاضي ، النظام القانوني الدولي لاستغلال مياه الانهار الدولية بين الدول المتجاورة ، مجلة الخليج العربي ، مج41 ، العدد 1 – 2 ، 2013 ، ص 86 .

(9) للمزيد من التفاصيل حول المشاريع التركية ، يُراجع : عبد الغني محمد عبد العزيز ، السياسة المائية التركية وأثرها على الأمن القومي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، 2004 ؛ كريم جيجان هويش ، السدود والمشاريع التركية المقامة على نهر الفرات وأبعادها الجيوستراتيجية على سوريا والعراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، ع1 ، 2011 ، ص42 – 60 ؛ حبيب راضي طلفاح وجواد علي فلاح وناصر والي فريح ، الأهمية الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية التركية في أعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الأمن المائي للعراق ، غازي فيصل غدير ، سياسة تركيا تجاه العراق 1991 – 2003 ، مجلة كلية المأمون الجامعة ، العدد14 ، 2009 ، ص44 – 49 ؛ ريان ذنون العباسي ، مشروع سد اليسو وتأثيره على الوضع الاقتصادي للعراق ، مجلة مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد 5 ، 2012 ، ص 34 – 66 ؛ أحمد عبد الله الماضي و ناهض محمد صالح ، المصدر السابق ، ص35 – 40 .

(10) فصلت مبادئ هلسنكي لعام 1966 في مادتها الاولى والثانية الحقوق الشرعية للأنهار الدولية ، إذ نصت المادة ، اولاً : بأن يكون لكل دولة تشترك في حوض مائي الحق في الحصول على حصة عادلة ومعقولة من المياه ، بينما نصت المادة ، ثانيا : بأن تحدد الحصة المائية وفق مجموعة من الأُسس الجغرافية لتلك الانهار ، والحاجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول المجرى ، والعدد السكاني لتلك الدول ، فضلاً عن وجود الموارد المائية البديلة ، ينظر : أحمد عبدالله الماضي وناهض محمد صالح ، مشكلة اقتسام مياه نهر الفرات – دراسة في القانون الدولي – ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، مج4 ، العدد 13 ، 2012 ، ص55 .

(11) المصدر نفسه ، ص69 .

(12) تسمى أيضاً بمعاهدة باريس 1920 .

(13) عزالدين علي الخيرو ، الفرات في ظل القانون الدولي العام ، منشورات وزارة الإعلام ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، 1976 ، ص237.

(14) يوسف ابراهيم الجهماني ، ثرثرة فوق الفرات (تركيا ، سوريا ، العراق) ، بيروت ، 1999 ، ص89 .

(15) سطام حسين علوان ، معضلة المياه في حوض الرافدين بين تركيا وسوريا والعراق ، مجلة دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد 22 ، 1433 هـ – 2012 ، ص77 ؛

وللاطلاع على المفاوضات التي سبقت إبرام الاتفاقية ، يُراجع : علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا 1926 – 1958 ،

رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل –كلية الآداب ، 2004 ، ص149 – 166 .

(16) عزالدين علي الخيرو ، المصدر السابق ، ص48 ؛ أحمد عبدالله الماضي وناهض محمد صالح ، المصدر السابق ، ص50 ؛ أحمد حسين طه الاسودي ، مشكلة المياه الدولية المشتركة : تركيا –سوريا – العراق ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مج 15 ، العدد 5 ، 2008 ، ص562 .

(17) حامد محمد طه أحمد السويداني ، العلاقات العراقية – التركية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل – كلية التربية ، 2003 ، ص78 – 79 ؛ أحمد حسين طه الاسودي ، المصدر السابق ، ص563 ؛ عقيلة هادي ، المصدر السابق ، ص366 ؛ خالد عكاب حسون وأسماء عامر عبدالله رجا ، موقف القانون الدولي من استغلال الانهار الدولية " دراسة قانونية عن نهري دجلة والفرات " ، مجلة كلية القانون – جامعة تكريت ، مج 2 ، العدد 6 ، 2013 ، ص141 – 142 .

(18) عزالدين علي الخيرو ، المصدر السابق ، ص48 ؛ أحمد حسين طه الاسودي ، المصدر السابق ، ص563 ؛ عقيلة هادي ، المصدر السابق ، ص366 – 367 ؛ حاتم مهدي الدفاعي ، إشكالية المياه بين القانون والسياسة ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإسلامية ، مج7 ، العدد 1 ، 2012 ، ص 66 .

(19) بدأ العمل بالمشروع عام 1966 ، وانتهى انشاء السد عام 1974 ، ويقع عند التقاء رافدي نهر الفرات قره صو ومراد صو قرابة 10 كم ، ويتسع لخزن ما يقرب من 30 مليار متر مكعب من الماء ، ينظر : أحمد عبد الله الماضي و ناهض محمد صالح ، المصدر السابق ، ص35 .

(20) حامد محمد طه أحمد السويداني ، المصدر السابق ، ص78 ؛ عقيلة هادي ، الصدر السابق ، ص367 ؛ أحمد حسين طه الاسودي ، المصدر السابق ، ص563 ؛ أحمد عبد الله الماضي و ناهض محمد صالح ، المصدر السابق ، ص50 ؛ خالد عكاب حسون وأسماء عامر عبدالله رجا ، المصدر السابق ، ص152 .

(21) حامد محمد طه أحمد السويداني ، المصدر السابق ، ص78 – 79 ؛ عقيلة هادي ، المصدر السابق ، ص368 ؛ أحمد حسين طه الاسودي ، المصدر السابق ، ص563 – 564 ؛ أحمد عبد الله الماضي و ناهض محمد صالح ، المصدر السابق ، ص50 .

(22) نوار جليل هاشم ، رؤية مستقبلية حول مشكلة المياه في العراق والحلول المقترحة ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، (بغداد) ، العدد 26 ، 2011 ، ص14 .

(23) الدانوب : يبلغ طول مجرى النهر من منبعه عند مرتفعات الغابة السوداء في غرب المانيا حتى مصبه في البحر الأسود قرابة 2850 كم ، ولهذا يعد ثاني أطول انهار أوربا بعد نهر الفولغا (الفولجا) ، ويطلق على النهر عدة أسماء محلية لأنه يجري داخل أراضي عشر دول اوربية ، فيعرف باسم دوناو *Donau* في المانيا والنمسا ، ودوناج *Dunaj* في سلوفاكيا ، ودونا *Duna* في المجر ، ودوناف *Dunav* في سلوفينيا وكرواتيا وصربيا وبلغاريا ، ودونااريا *Dunarea* في رومانيا ، ودوناي *Dunay* في روسيا الاتحادية ، ولعب هذا النهر دوراً مهماً في التطور السياسي ، والاستقرار البشري ، والازدهار الاقتصادي ، في وسط وجنوب شرق أوربا .

(24) الكونغو : وهو النهر الذي يتصدى انهار أفريقيا من حيث اتساع مساحة حوضه البالغة حوالي 3457 كم2 ، في حين يحتل المركز الثاني من حيث طول المجرى والبالغ قرابة 4700 كم ، ويتكون النهر من التقاء نهري لوالابا *Lualaba* ، ولوابلا *Luapula* ، وهو يعد حدٍ فاصل بين زامبيا وزائير .

(25) محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول (قلق الهوية وصراع الخيارات) ، ط1 ، منشورات رياض الريس ، بيروت ، 1997 ، ص152 .

(26) اتجهت تركيا في الأعوام الأخيرة إلى ربط قضية المياه بمسألة الأمن وأحياناً بالنفط ، وإلى استخدام المياه كسلاح ضد سوريا تحديداً التي تتهمها تركيا بدعم حزب العمال الكردستاني *PKK* الذي يخوض حرباً مسلحة ضد الدولة التركية منذ عام 1984. وقد ازدادت مشكلة المياه تعقيداً في ضوء توجه تركيا إلى بناء مشاريع مائية ضخمة في وقت تعاني المنطقة من نقص في المياه ، ينظر : خورشيد حسين دلي ، المصدر السابق ، ص34 ؛ وفيما يتعلق بنشاط حزب العمال الكردستاني ، يُراجع : وصال نجيب العزاوي ، حزب العمال الكردستاني التركي ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد 33 ، مركز الدراسات الدولية ، (جامعة بغداد ، 2002) ، ص 203 – 225 .

(27) للتفاصيل حول أهم ما نصت عليها بنود الاتفاقية ، يُراجع : علي جبار كريدي القاضي ، المصدر السابق ،ص57 – 58 .

(28) كانت تركيا وإيران من بين الدول التي رفضت الاتفاقية .

(29) يعد مشروع جنوب شرق الاناضول المعروف اختصاراً بمشروع الـ *GAP* أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والاقليمية ، ويتألف المشرع من 22 سداً و 19 محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والري والاتصالات ، ومن أهم السدود التابعة له : سد أتاتورك وسد بريجيك، وسد قره قايا، وسد قرقميش، وسد غازي عينتاب، وسد كيبان، و وسد دجلة ، للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : ريّان ذنون محمود حسن العباسي ، مشروع جنوب شرقي الأناضول وتأثيره في العلاقات العربية–التركية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل – كلية التربية ، 2004 ، ص37 – 169 ؛ حامد محمد طه أحمد السويداني ، المصدر السابق ، ص84 – 96 ؛ محمد نور الدين ، المصدر السابق ، ص152 – 153 ؛ خورشيد حسين دلي ، المصدر السابق ، ص30 – 31 ؛ نوار جليل هاشم ، المصدر السابق ، ص14 – 15 .

(30) وفي هذا المجال ، يذكر (كاميران اينان) في ندوة (تركيا على مشارف القرن الحادي والعشرين) التي نظمتها غرفة صناعة وتجارة (لندن) في العاصمة البريطانية في شهر نيسان 1995 , " تعمل تركيا على توفير إمكانيات تسويق جديدة إلى أوربا والعالم الإسلامي والبالغ تعداده مليار نسمة وفي بلدان الشرق الأوسط على وجه التحديد ، وسيمكنها الجمع بين هذين العالمين من الناحية الاقتصادية والثقافية ، وسيترك مشروع (*GAP*) أثراً كبيراً في هذا الصدد ، كما ان استكماله في الأعوام القادمة سيشكل عنصراً فعالاً في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة "، نقلاً عن : علي ياسين عبد الله العزاوي ، أثر ندرة المياه العربية في احتمالات الصراع والتعاون ، رسالة ماجستير غير مشورة ، الجامعة المستنصرية – المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، 2006 ، ص91 .

(31) المصدر نفسه ، ص93 ؛ سامر مخيمر وخالد حجازي ، ، ازمة المياه في المنطقة العربي " الحقائق والبدائل الممكنة " ، سلسلة عالم المعرفة (209) ، الكويت ، 1996 ، ص97 ؛ عبد العزيز شعبان الحديثي ، المصدر السابق ، ص7 .

(32) تتهم تركيا الحكومة السورية بتلاعبها بمجرى نهر العاصي الذي يجتاز الحدود التركية ، بينما لا تعتبر سوريا ذلك النهر نهراً دولياً ، وذلك لأنها لا تعترف

بانضواء لواء الاسكندرونة تحت السيادة التركية منذ عام 1939، ينظر : سامر مخيمر وخالد حجازي ، المصدر السابق ، ص101 ، حاتم مهدي الدفاعي ، المصدر السابق ، ص69 .

(33) سامر مخيمر وخالد حجازي ، المصدر السابق ، ص100 .

(34) توركوت أوزال : ولد بتاريخ 13 تشرين الاول 1927 ، وهو سياسي تركي ليبرالي ، ويُعد الرئيس الثامن لتركيا ، حيث تولى رئاسة البلاد للمرحلة (9 تشرين الثاني 1989 – 17 نيسان 1993)، وكان قبلها قد تولى رئاسة الوزراء للمدة (13 كانون الاول 1983 – 31 تشرين الاول 1989). توفي بتاريخ 17 نيسان 1993 . للاطلاع على نشاطه السياسي ، يُراجع : علاء جاسب عجيل ، سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق في فترة توركت اوزال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية – المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، 2005 .

(35) تمكن الأتـــراك في معاهدة سيفر عـــام 1920 من ضـــم حوضي نهـــري سيحان وجيحان (كيليكيا) ، وكذلك منحدرات المياه الواقعة على سفوح جبـــال طوروس الجنوبية التي تشمل مناطق مرعش وديار بكر ، ثم جاء بعد ذلك دور اتفاقية أنقرة المعروفة باتفاقية (فرانكلين ــ بويون) ، الموقعة بتاريخ 20 تشرين الأول 1921 ، لتتنازل فيها فرنسا عن أراضي عربية أخرى ، تقـــع شمال سوريا ، مقابل الحصول على مكاسب اقتصادية ، وتشمل هذه المناطق أراضي ماردين وأورفة (الرها سابقاً) وعينتاب وكالس بالإضافة إلى جزيرة ابن عمر ، ينظر : عباس قاسم ، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية ، مجلة المستقبل العربي بيروت ، العدد 174 ، آب 1993 ، ص 25 .

(36) علـــي يـــاســـيـــن عبد اللـــه العـــزاوي ، المصدر السابق ، ص94 .

(37) سليمان ديميريل : ولد بتاريخ 1 تشرين الثاني 1924، وهو سياسي تركي عمل رئيساً للوزراء سبع مرات قبل أن ينتخب رئيسًا للجمهورية التركية ، ويُعد الرئيس التاسع لتركيا . بدأ حياته السياسية بالانضمام الى حزب العدالة بعد تأسيسه ، وانتخب عضواً في المجلس التنفيذي للحزب عام 1962 ، ثم اصبح رئيساً للحزب على اثر وفاة مؤسس الحزب حتى عام 1980 . تولى رئاسة البلاد للمرحلة (16 ايار 1993 – 16 ايار 2000) . للمزيد من التفاصيل عن دوره السياسي ، يُراجع : نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا(1960–1980) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل – كلية التربية ، 2002 ، ص97 – 164 .

(38) شهدت العلاقات العراقية – السورية الكثير من حالات التوتر والخلاف خلال الحكومات المتعاقبة على الرئاسة في كلا البلدين ، للاطلاع يمكن الرجوع إلى : قيس فاضل محمد عبدالله النعيمي ، المصدر السابق ؛ محمد جعفر فاضل الحيالي ، العلاقات بين سوريا والعراق 1945–1958 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 .

(39) أُعلنت الوحدة بين مصر وسوريا بتاريخ 22 شباط 1958 ، بتوقيع ميثاق الجمهورية المتحدة من قبل الرئيسين السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر . اختير عبد الناصر رئيسًا والقاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة ، وفي عام 1960 تم توحيد برلماني للبلدين في مجلس الأمة بالقاهرة وألغيت الوزارات الإقليمية لصالح وزارة موحدة في القاهرة أيضًا ، واستمر ذلك قرابة ثلاثة سنوات ونصف عندما أنهيت الوحدة عن طريق انقلاب عسكري وقع في دمشق بتاريخ 28 أيلول 1961، وأعلنت سوريا عن قيام الجمهورية العربية السورية ، بينما احتفظت مصر باسم الجمهورية العربية المتحدة حتى عام 1971 ، عندما سميت باسمها الحالي جمهورية مصر العربية . للمزيد من التفاصيل عن الوحدة السورية – المصرية ، يُراجع : غسان محمد رشاد حداد ، من تاريخ سوريا المعاصر 1946 – 1966 ، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، عمان ، 2001 ، ص123 – 150 .

(40) قيس فاضل محمد عبدالله النعيمي ، المصدر السابق ، ص197 .

(41) ترأس الوفد العراقي المهندس محمود حسن جمعة ، مفتش الرأي العام ، وعضوية كل من ناهي سفيان من وزارة الخارجية ، ومحمد علي حسن المشاور الحقوقي في وزارة الخارجية ، والمقدم حسام الدين محمد الدهان من وزارة الدفاع ، والمهندس بهنام سورمانيان من مديرية الري العامة ، وابراهيم معروف السكرتير في وزارة الخارجية . في حين ترأس الوفد السوري المهندس صبحي مظلوم الأمين العام لوزارة التخطيط ، وعضوية كل من المهندس خليل العزا عضو مجلس إدارة الهيئة العامة لمشروع الفرات ، والمهندس فوزي خباز الأمين العام المساعد لوزارة الأشغال العامة ، وعدنان مراد مدير الشؤون العربية في وزارة الخارجية ، والعميد سمير جبور من وزارة الدفاع ، والمهندس فهمي كوزون رئيس فرع الهيئة العامة لمشروع الفرات في حلب ، والمهندس زهير فرح مهندس في وزارة الأشغال العامة . ينظر : المصدر نفسه ، ص198 .

(42) المصدر نفسه ، ص199 .

(43) المصدر نفسه ، ص199 .

(44) ترأس الوفد السوري نور الدين الرفاعي ، وعضوية كل من زهير فرح وشفيق الصفدي ، في حين مثّل الوفد المفاوض العراقي كل من : انور الحسيني ، وباقر كاشف الغطاء ، والمقدم انعم احمد حمدي ، وفؤاد الراوي ، وعبد المنعم الشيخلي ، وكينام سورمانيان ، وكامل تاج الدين ، ينظر : المصدر نفسه ، ص 199 – 200 .

(45) سطام حسين علوان ، المصدر السابق ، ص77 – 78 .

(46) صدام يوسف عبد الجغيفي ، سياسة العراق الخارجية في عهـــد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف (1966 – 1968) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل –كلية التربية ، 2012 ، ص 29 ؛ عز الدين علي الخيرو ، المصدر السابق ، ص587 .

(47) صدام يوسف عبد الجغيفي ، المصدر السابق ، ص29 – 30 ؛عز الدين علي الخيرو ، المصدر السابق ، ص591 .

(48) صدام يوسف عبد الجغيفي ، المصدر السابق ، ص30 .

(49) المصدر نفسه ، ص30 ؛

تكون الوفد السوري من : نور الدين الرفاعي ، وابراهيم فرهود ، ومحمد زكريا اسماعيل ، ومحمد عبارة ، وابراهيم نوما ، ومحمد رضوان ، ينظر : قيس فاضل محمد عبدالله النعيمي ، المصدر السابق ، ص204 .

(50) على الرغم من رفض العراق لذلك الاقتراح ، إلّا إنه وافق بتاريخ 16 نيسان 1990 على تقاسم نسب المياه مع سوريا بنسبة 42 % لسوريا ، مقابل 58 % للعراق ، وربما تكون الـ 23 سنة الماضية من الخلافات كفيلة بانتزاع اتفاقاً ايجابياً مع تركيا لتوزيع عادل لحصص المياه في حال ما إذا نسّق العراق وتعدى جميع خلافاته مع سوريا .

(51) للاطلاع على تفاصيل أكثر حول ذلك الموضوع يمكن الرجوع إلى : علي ياسين عبد الله العزاوي ، المصدر السابق ، ص 23 – 85 .

(52) المصدر نفسه ، ص66 .

(53) المصدر نفسه ، ص66 .

(54) عبد العزيز شحادة المنصور ، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص122 .

(55) عبد العزيز شعبان الحديثي ، المصدر السابق ، ص13 .

(56) عبد العزيز شحادة المنصور ، المصدر السابق ، ص131 ؛ عبد العزيز شعبان الحديثي ، المصدر السابق ، ص15 .

(57) عبد العزيز شحادة المنصور ، المصدر السابق ، ص132 .

(58) سامر مخيمر وخالد حجازي ، المصدر السابق ، ص96 .

(59) ضمت تلك اللجنة في عضويتها كل من: تونس ، والجزائر ، والسعودية ، والسودان، والكويت ، ومصر ، والمغرب، بالإضافة إلى والعراق، وسوريا .

(60) والجدير بالذكر إنّ اللجنة الثلاثية المشتركة لدول حوض الفرات كانت قد عقدّت 17 اجتماعاً حتى عام 1992 دون أنْ تتوصل إلى أي اتفاق عادل يضمن حصص عادلة لدول الحوض.

(61)علي ياسين عبد الله العزاوي ، المصدر السابق ، ص144 ؛ إذ تجدر الاشارة إلى إنّ سوريا قد توصلت خلال تلك المرحلة إلى اتفاق ثنائي مع تركيا حول حصتها من مياه نهر الفرات وفق بروتوكول عام 1987 ؛ ينظر : عبد العزيز شعبان الحديثي ، المصدر السابق ، ص15 .

(62) أحمد حسين طه الأسودي ، المصدر السابق ، ص565 ؛ عقيلة هادي ، المصدر السابق ، ص368 ؛ رحمن حسن علي المكصوص و أحمد حسين ناصر البدري و محمد حسين ناصر البدري ، الأزمة المائية في العراق ... الأسباب والمعالجات ، 2012 ، ص4 .

(63) علاء جاسب عجيل ، المصدر السابق ، ص121 ؛ أحمد حسين طه الأسودي ، المصدر السابق ، ص565 .

(64) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (العراق وسوريا) 1980–1993، الجامعة المستنصرية – معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، 2002 ، ص177 ؛ عبد العزيز شعبان الحديثي ، المصدر السابق ، ص15 – 16 .

(65) محمود عبد الرحمن خلف الزيدي ، المصدر السابق ، ص177 .

(66) عبد العزيز شحادة المنصور ، المصدر السابق ، ص153 ؛ عبد العزيز شعبان الحديثي ، المصدر السابق ، ص16 .

(67) عبد العزيز شحادة المنصور ، المصدر السابق ، ص153 – 154 .

International conventions for the waters of the Tigris and Euphrates rivers between Iraq and the countries of the basin (1920 - 1990)

Abstract

It is clear that water crisis can't be solved without international and regional efforts aswellas mutual interests. this can't be done without lawful agrements respested by the parties.

Negotiating and matual interasts are means to reach these agreements concerning this scare source. Iraq should look to the process of dist riabuting waters of Euphrates on the existing projects in Turkey, Syria and Iraq. Euphrates is an international river and both Syria and Iraq have agreed upon the refusal of Turkey to Share Waters.

Turkey Says that the projects of Turkish dams don't affect Syria and Iraq upon both Tigris and Euphrates. Turkey uses Euphrates as aweapon against Iraq and Syria because Turkey mixes the case of water with the kurdish problem and at continues to exploit water in accordant with its political and economic interests paying no attention to the interests of both Syria and Iraq.